

## حين لا تكون الحقيقة مرة – تصورات مغلوطة عن الصندوق والإنفاق الاجتماعي

بقلم [بنديكت كليمنتس](#) و [سانجيف غوبتا](#)

كثيرا ما تتردد المزاعم بأن البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق في البلدان منخفضة الدخل توقع الضرر بأفقر شرائح السكان عن طريق فرض تخفيضات في حجم الإنفاق الاجتماعي. والواقع أنه تصور مغلوط. فعلى العكس من هذه المزاعم، تخلص [دراستنا](#) إلى أن البرامج الاقتصادية التي يدعمها الصندوق تساند الإنفاق على التعليم والصحة في البلدان منخفضة الدخل طوال فترة ارتباط البلدان المعنية بهذه البرامج مع الصندوق.

### نتترك الأرقام تتحدث

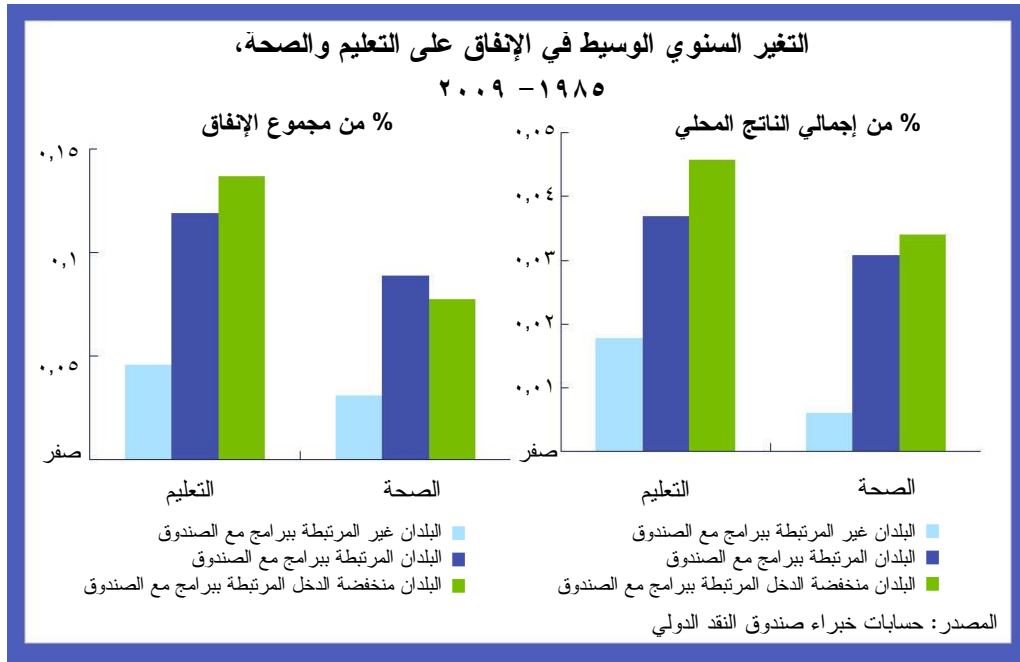
يعتمد تحليلنا على الإنفاق العام في قطاعي الصحة والتعليم في ١٤٠ بلدا بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٩، وهي مجموعة بيانات تعد الأشمل على الإطلاق من بين كل البيانات المجمعَة لهذا الغرض. وتشير النتائج إلى عدة جوانب تتضح فيها الآثار المواتية على الإنفاق الاجتماعي في البلدان المرتبطة ببرامج اقتصادية مع الصندوق.

أولا، زاد الإنفاق الاجتماعي بمعدل أسرع في البلدان المرتبطة ببرامج اقتصادية مع الصندوق مقارنة بالبلدان غير المرتبطة ببرامج معه (انظر الرسم البياني). وينطبق هذا على الإنفاق الاجتماعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وكحصة من مجموع الإنفاق الحكومي، وكذلك الزيادات في نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعي بعد استبعاد أثر التضخم.

ثانيا، زادت سرعة التحسن في الإنفاق الاجتماعي بمرور الوقت في البلدان منخفضة الدخل.

- الزيادة السنوية الوسيطة في الإنفاق على الصحة والتعليم في البلدان منخفضة الدخل المرتبطة ببرامج مع الصندوق منذ عام ٢٠٠٠ تجاوزت ضعف المتوسط في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩. وبتجميع هذه الزيادات لأكثر من ١٠ سنوات، تتضح زيادة الإنفاق في كل عقد بمعدل ٠,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للتعليم و ٠,٦ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للصحة.

- لأن إجمالي الناتج المحلي يسجل نمواً سريعاً أيضاً في هذه الاقتصادات، تعني زيادات الإنفاق كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أن هناك زيادات كبيرة في نصيب الفرد من هذا الإنفاق أيضاً. ويشير معدل زيادة الإنفاق منذ عام ٢٠٠٠ إلى أن نصيب الفرد من التعليم والصحة، بعد استبعاد أثر التضخم، يمكن أن يرتفع بنحو ٥٠% و ٦٠%، على الترتيب، على مدار عشر سنوات.



وبالطبع، ليست البرامج المدعومة من الصندوق هي المحددات الوحيدة للإنفاق الاجتماعي في كل بلد. فهناك عدة عوامل أخرى تساهم في هذا الخصوص – المواصفات العمرية للسكان، ومستويات الدخل، وأوضاع الاقتصاد الكلي.

وباستخدام التقنيات الإحصائية التي تستخلص أثر البرامج الاقتصادية المدعومة من الصندوق بشكل منفصل عن هذه العوامل الأخرى، نجد أيضاً أن للبرامج المدعومة من الصندوق أثراً إيجابياً، بل إنه أكبر، على معدل زيادة الإنفاق الاجتماعي في البلدان منخفضة الدخل. فعلى سبيل المثال، زاد الإنفاق على التعليم بما يقرب من ثلاثة أرباع نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وعلى الصحة بحوالي نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، في البلدان منخفضة الدخل في فترة الخمس سنوات التي ارتبطت فيها هذه البلدان ببرامج مدعومة من الصندوق.

للاطلاع على هذا المقال في المدونة الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/2011/08/31/misconceptions-about-the-imf-and-social-spending/>

الصفحة الرئيسية لمدونة الصندوق الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/>

## تيسير الإنفاق الاجتماعي

صندوق النقد الدولي ملتزم بالمساهمة في حماية الإنفاق الاجتماعي أو زيادة هذا الإنفاق دعماً لبرامج الإصلاح في البلدان منخفضة الدخل. وهناك عدة قنوات تساهم من خلالها هذه البرامج في تعزيز الإنفاق على التعليم والصحة، ومنها ما يلي:

- يزداد "الحيز المالي" المتاح للإنفاق الاجتماعي مع إجراء الإصلاحات التي تحقق زيادة في الإيرادات الحكومية – إذ ترتفع الإيرادات في متوسط البلدان المرتبطة ببرامج مع الصندوق بمعدل أسرع مقارنة بالبلدان غير المرتبطة بمثل هذه البرامج معه.
- البرامج المدعومة من الصندوق تساعد البلدان المعنية في تعبئة التمويل اللازم من المانحين.
- كلما كانت البرامج الاقتصادية مؤدية إلى زيادة النمو، كان بإمكانها إتاحة حيز أوسع للإنفاق من المالية العامة.
- وأخيراً، نظراً لتركيز هذه البرامج على استخدام الموارد الإضافية – بما في ذلك الموارد التي تتولد عن تخفيف أعباء الديون – لدعم الإنفاق الخافض للفقر، فقد ساهمت بدورها في تزايد حصة قطاعي التعليم والصحة من الإنفاق العام.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن البرامج التي يدعمها الصندوق تتوافق مع جهود البلدان لتعزيز الإنفاق الاجتماعي الحيوي من أجل تحسين النتائج الاجتماعية. ولكن المهم بنفس الدرجة، مثلما أكد العديد من العلماء المتخصصين، أن يتحسن توجيه الإنفاق العام وتزداد كفاءته حتى يصبح أداة أكثر فعالية في تحسين حياة الفقراء.

### بنديكت كليمنتس

يشغل السيد بنديكت كليمنتس منصب رئيس قسم سياسة الإنفاق العام التابع لإدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي. وقد تولى قبل ذلك منصب رئيس قسم في إدارة نصف الكرة الغربي، حيث قاد أفرقة من خبراء الصندوق المختصة بالعمل المتعلق بالبرازيل وكولومبيا، وله عدة مؤلفات منشورة عن قضايا المالية العامة والاقتصاد الكلي.



للاطلاع على هذا المقال في المدونة الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/2011/08/31/misconceptions-about-the-imf-and-social-spending/>

الصفحة الرئيسية لمدونة الصندوق الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/>

سانجيف غوبتا

يشغل السيد سانجيف غوبتا منصب نائب مدير إدارة شؤون المالية العامة. وقد تولى قبل ذلك منصب نائب مدير في الإدارة الإفريقية، ورئيس قسم سياسة الإنفاق التابع لإدارة شؤون المالية العامة. وسبق للسيد غوبتا أن تولى قيادة بعثات من الصندوق إلى حوالي ٢٥ بلدا في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. وقبل انضمامه إلى الصندوق، كان يعمل في معهد كيل للاقتصاد العالمي في ألمانيا، وأستاذا في كلية الإداريين الهندية في حيدر آباد، وأميناً لاتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية في نيودلهي.



---

للاطلاع على هذا المقال في المدونة الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/2011/08/31/misconceptions-about-the-imf-and-social-spending/>

الصفحة الرئيسية لمدونة الصندوق الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/>